

فلسطين: دروس الماضي وتحديات الحاضر واستراتيجيات المستقبل - (١) فلسطين والفلسطينيون

جميل هلال (محرر)

بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٢. ١٧٨ صفحة.

حتى في ظل غياب الحركة
والدولة الوطنيتين؛ فالنكبة،
مثلاً، دمرت الحقل السياسي
والمجتمع الفلسطينيين
لكنها فشلت في تدمير هوية
الفلسطينيين، وهو ما جرى بعد
حرب ١٩٦٧ واتفاق أوسلو، إذ
استمرت الهوية على الرغم من
تغير حقلها السياسي.

ملاحظتي هي أن الفكرة
الأولى بحاجة إلى تفحص أكثر
لأن تحول مركز العمل الوطني
إلى الداخل همّش الخارج وربما
أخرجه من المعادلة السياسية،
ولا سيما ما يتعلق بدور
اللاجئين ومكانة حقوقهم.
أمّا ملاحظتي بشأن الفكرة
الثانية، فتفترض الانتباه أكثر
إلى واقع أن الشعب الفلسطيني
لا يعيش في إقليم موحد،
وأنه يخضع لنظم سياسية
وقانونية متباينة، منذ ستة
عقود، وأن نشوء كيان السلطة،
وتراجع حق العودة للاجئين،
وغياب المشروع الوطني
والكيان السياسي الجمعيين،
تفسح المجال أمام تبلور
هويات فرعية (فلسطينيو ٤٨،
وفلسطينيو الأردن، وفلسطينيو
الضفة والقطاع، واللاجئون،
وكل منهم له حاجاته
وأولوياته)، قد تكون موازية في
البداية لكنها ربما تترسخ في
حال استمرار الأوضاع ذاتها،

المؤلفات الجماعية.
كتب جميل هلال مقدمة
الكتاب التي تحدث فيها عن
الندوة التي عُقدت في ظلّ توقّف
المفاوضات وانسداد أفق الدولة
المستقلة، واندلاع الانتفاضات
العربية. كما كتب الفصل الأول
فيه، وعنوانه: "الداخل والخارج
في تاريخ الحركة الوطنية
الفلسطينية"، والذي تميز
بأفكاره الخاصة عن تحولات
النظام الفلسطيني وعلاقة
الحقل السياسي بالهوية.
وهنا ثمة فكرتان أساسيتان
ومهمتان، أولاهما تفيد بانتفاء
الحاجة إلى الحديث عن "خارج"
و"داخل" بسبب افتقاد الحركة
الفلسطينية مركزاً جامعاً
بعد شلل المنظمة وانقسام
النظام الفلسطيني. وثانيتها
تتعلق بالتمييز بين الحقل
السياسي والهوية الوطنية،
وأن هذه الأخيرة تعمل

الدراسات
قُدِّمَت المتضمنة في هذا
الكتاب في الندوة التي نظمتها
"مؤسسة الدراسات الفلسطينية"
(قبرص ٢٥ - ٢٦/٢/٢٠١١)
تحت عنوان: "فلسطين
دروس الماضي، وتحديات
الحاضر، واستراتيجيات
المستقبل"، والتي شارك فيها
عدد من الباحثين والمحليلين
السياسيين، وهي دراسات
تنصوي ضمن إطار الفكر
السياسي.
جاء الكتاب، وهو مؤلف
جماعي، في ثمانية فصول،
فضلاً عن المقدمة، وكل فصل
فيه بمثابة دراسة اهتمت كل
واحدة منها بجانب من جوانب
قضية فلسطين وحركتها
الوطنية؛ وقبل عرض الكتاب
لا بد من الاعتذار عن عدم إيفاء
كل دراسة حقها من العرض
والنقد والتقويم لتعذر ذلك في

والتضامن الدولي، الأمر الذي يفسر رفضه قبول علاقات القوة والحدود التجزئية، ومصالحة الصهيونية، مؤكداً أن هذا التباين يمثل حالة غير قابلة للاستدامة، ويستوجب طرح أفكار توافق بين الحل السياسية وبين ما تمليه الهوية الوطنية، لتجاوز التناقض بين الحل السياسي وحل الهوية، وواقع يفيد بأن أي حل يُطرح على أساس الهوية ووحدة الأرض يبدو لا واقعياً. ومع ذلك، فإن روحانا يطالب بالعودة إلى الشعب لمناقشة الأثمان السياسية والأخلاقية لأي حل يطرحه أي من القطبين، مؤكداً أن خيار القطب الأول لم يعد واقعياً، ويقصر عن حل القضايا الخلافية الأخرى (القدس والمستعمرات واللاجئون ويهودية إسرائيل)، وخصوصاً مع تحوّل إسرائيل، نحو التطرف، مقترحاً عدم إغلاق باب المفاوضات على حل الدولتين، وتطوير استراتيجيات تفاوض متفق عليها، وبناء مقومات قوة، وعدم اعتماد مسار المفاوضات وحده.

وهكذا، ثمة أفكار متميزة ومكتنفة هنا بشأن الهوية أهمها أن المقاومة جزء من الهوية الوطنية للفلسطينيين،

والمحددة في دولة في الضفة والقطاع، بينما يمثل القطب الثاني أفكاراً ومواقف تعكس جوهر ما تمثله الهوية الوطنية. ويأخذ روحانا على القطب الأول خوضه المفاوضات وفق مرجعية لا تستند إلى القانون الدولي، وإنما إلى الإطار التفاوضي ذاته، الأمر الذي يجعل الطرفين المعنيين (إسرائيل والفلسطينيون) يتمتعان بالاعتبار التفاوضي نفسه مع فاروق جوهري يتمثل في قوة إسرائيل. كما يأخذ عليه فهمه القاصر والجامد لعلاقات القوة بين إسرائيل والفلسطينيين، وعدم بحثه عن مصادر القوة غير المستغلة، وتجاهله المتغيرات. ويقترح روحانا عدم الدخول في مفاوضات تؤدي إلى تنازلات ربما تقوّض جوهر الهوية الوطنية، وأنه حتى لو كان هدف المفاوضات إنهاء الاحتلال فإن ذلك يتطلب إطاراً تفاوضياً لا يستدعي التطرق إلى مسألة التسوية التاريخية والتنازل عن حق العودة.

وبشأن القطب الآخر الذي يمثل الهوية، يرى روحانا أن أفكاره تركز على الوطنية والضمير الجماعي والرواية التاريخية والقوة الكامنة في العدل والمتغيرات العربية

ومع غياب مشروع وطني جامع، يطابق بين قضية فلسطين وأرضها وشعبها. وفي خلاصة دراسته عن تحولات الحقل السياسي، على صُعد الهدف والبنية وأشكال النضال، يؤكد هلال ضرورة إعادة بناء المنظمة على أسس ديمقراطية وتمثيلية، ومراجعة الخيارات السياسية وضمونها إلغاء اتفاق أوسلو، وإعادة النظر في شروط وجدوى استمرار السلطة، وتبني استراتيجية نضالية طويلة النفس، وصوغ استراتيجية سياسية ونضالية تعزز صمود الفلسطينيين في أرضهم، وتعبر عن هموم وتطلعات الفلسطينيين في جميع أماكن وجودهم، مؤكداً أن ثمة أمل بذلك مع المناخات التي خلقتها الانتفاضات العربية وحركات الفلسطينيين في مختلف أماكن وجودهم.

الفصل الثاني وعنوانه: "الهوية الوطنية الفلسطينية والحلول السياسية المطروحة: كيف نتعامل مع التباين؟"

كتبه نديم روحانا، وقسم فيه السياسة الفلسطينية إلى قطبين، الأول، يمثل دعاء "التسوية التجزئية" (السلطة)، ويعتمد حصيلة التفاوض المحكومة بعلاقات القوة

وأنها عمود وحدتهم وطلبهم للعدالة والحق والعيش على الأمل والتوق إلى التحرر، وأنها هي التي حمت هويتهم المشتركة من الوجود على شكل هوية منكوبة ومصدومة ومجزأة، الأمر الذي يفسر عدم انحنائها أمام الفكر السياسي الفلسطيني. أمّا المشروع السياسي الجديد الذي يقترحه روحانا فيتأسس على وضع الهوية الوطنية والإنسان الفلسطيني في مركز المشروع السياسي لا الدولة، وهو ما يضمن حق الفلسطيني في العيش الحر في وطنه، وفي تقرير المصير، على أن يتأسس ذلك على العدالة والعودة إلى الوطن والحق الجماعي في تقرير المصير في فلسطين، حتى لو لم يعن ذلك قيام "دولة - شعب" فلسطينية. ولا ينكر روحانا أن ذلك يتطلب استبدال المنظومة الفكرية القديمة بمنظومة فكرية بديلة، وباستراتيجيات عمل بديلة تتأسس على المقاومة الشعبية، وغايتها ليس الوصول إلى حل وسط مع الصهيونية، يقوم على دولة فلسطينية ودولة يهودية، وإنما التخلص من الصهيونية عبر بديل فكري إنساني. ويبدو لي أن هذا هو حل الدولة الواحدة الديمقراطية "الثنائية

القومية"، ولا أعرف لِمَ لَمْ يُسَمَّ هذا الحل باسمه؟
 الفصل الثالث كتبه جمال جمعة وعنوانه: "السياسات التوسعية الإسرائيلية واستراتيجيات العمل الفلسطيني لمواجهتها"، وعرض فيه سياسة إسرائيل في تقرير الوقائع على الأرض، وخلق منظومة أمنية وسياسية واقتصادية تمكّنها من السيطرة على الشعب الفلسطيني، ولقمة عيشه ومستقبله، بالاجتياح والاستيطان وبالجدار الفاصل والطرق الالتفافية والحواجز العسكرية، كما يأتي في هذا الإطار الانسحاب الأحادي من قطاع غزة. ويرى جمعة أن هذه الإجراءات تستهدف أيضاً سلب القدس ومنع قيام دولة مستقلة، والحفاظ على الأحواض المائية تحت السيطرة الإسرائيلية، وتقطيع التواصل بين مناطق الضفة، وتكريس الواقع الاستيطاني فيها. ولمواجهة ذلك يطالب جمعة بضرورة مراجعة سياسة المراهنة على الولايات المتحدة والمفاوضات وحل الدولة في الضفة والقطاع، وتعزيز وحدة الشعب واستعادة الحركة الوطنية لروحها كحركة تحرر وطني،

وتبني المقاومة الشعبية واستخدام القانون الدولي وتفعيل الدبلوماسية، ودعم توسيع شبكات التضامن الدولي، الأمر الذي يتطلب توفير إرادة سياسية، وتوفير متطلبات الصمود والمقاومة والمقاومة. وكتب خالد الحروب الفصل الرابع، وعنوانه: "المقاومة الفلسطينية: التجربة التاريخية والانتقال إلى المقاومة الشعبية"، وقدم فيه أفكاراً مهمة ضمّنها أن شكل المقاومة ونوعها يتجددان بحسب الأوضاع والإمكانات والمعطيات المتاحة، فلسطينياً وإقليمياً ودولياً، وأنه ليس ثمة شكل أو خيار يجب أن يحظى بقديسية أو حصانة من النقد أو المراجعة أو التخلي، وأن المقاومة المسلحة تخضع كغيرها من الأشكال لظرفها المكاني والزمني ولإمكانات، وأنها ليست هدفاً بحد ذاتها، وإنما وسيلة لتحقيق الأهداف. ويدعو الحروب إلى التخلي عن المقاومة المسلحة لمصلحة المقاومة الشعبية، على ضوء التجربة السابقة، وتجربة الانتفاضة الأولى (١٩٨٧) والثورات الشعبية العربية التي انتهجت شكل المقاومة غير العنيفة لإسقاط

أسسه. واللافت أن ذلك يأتي مع تحفظه، وأحياناً تحذيره، من حلّ الدولة الواحدة بدعوى عدم القبول الدولي به، علماً بأن صعود المجتمعات المدنية على الصعيد العالمي، وشيوع شبكات التواصل والتعاقد الدولي (مع ثورة الاتصالات والمعلوماتية)، وعولمة القيم التحررية الليبرالية والديمقراطية والعلمانية، باتت تشجّع الفلسطينيين على طرح رؤى للحل تتأسس على الحقيقة والعدالة والمواطنة المحكومة بقيم الديمقراطية الليبرالية، في مواجهة إسرائيل الاستعمارية والعنصرية والدينية. واللافت أن الحروب ذاته يقرّ بأن الفلسطينيين لم يستخدموا خيار الدولة الواحدة (الديمقراطية العلمانية) في مخاطبة العالم، وأن الأمر ليس مستحيلاً، وإنما يستلزم إحداث تغييرات فلسطينية، الأمر الذي يعني أنه كان في إمكانه الذهاب في هذا الاتجاه إلى نهاياته، بالدعوة إلى إحداث مثل هذه التغييرات، على صعيد المفاهيم والبنية والعلاقات وأشكال العمل، وإنهاء الارتهان بخيار واحد مستمر منذ قرابة ٣٦ عاماً (فضلاً عن تجربة أوسلو)!

وهنا، ثمة مشكلة ثانية

انجرت وراء خط "حماس" المتمثل في تركيز المقاومة المسلحة والعمليات التفجيرية في المدن الإسرائيلية، الأمر الذي استدرك ردة فعل قاسية من إسرائيل، شملت معاودة احتلال مناطق السلطة، وتدمير بنى المقاومة، والقضاء عليها، في الضفة كما في غزة، وعند "فتح" و"حماس"، فضلاً عن أن تلك العمليات وحدّت الإسرائيليين وشوّشت على عدالة قضية فلسطين في الرأي العام الدولي.

وفي السياقات الفلسطينية والإقليمية والدولية السائدة حالياً، يرى الحروب أن تحقيق أي من الخيارات السياسية المتداولة يتطلب تبني واحد من الأشكال الثلاثة: المقاومة الشعبية، المفاوضات والعمل الدبلوماسي، أو المقاومة المسلحة المفتوحة، أو المزوجة بين اثنين منها، أو استخدامها جميعاً، مع ميله إلى خيار المقاومة الشعبية باعتبارها الخيار الأسلم والأفضل والأجدي، سياسياً وأخلاقياً وقانونياً. ويأتي ترجيح هذا الخيار لتلاؤمه مع حل الدولتين الذي يرى فيه الحروب الخيار السياسي الوحيد الممكن، على الرغم من اعترافه بأن إسرائيل دمّرت

أنظمة استبدادية. ويحيل الحروب مواقفه هذه إلى افتقاد المقاومة، في أوضاع الفلسطينيين، عمقاً جغرافياً، وعدم وجود احتضان إقليمي لها، وزيادة فاعليتها داخل الوطن، وتجنّب التورط في الشؤون الداخلية للدول العربية، وعدم استهداف المدنيين (لتعزيز شرعيتها وفعاليتها) وتوسيع التضامن الدولي (معها)، وتوظيفها في خدمة الاستراتيجية السياسية القائمة على التسوية والمفاوضة، وإفشال محاولات إسرائيل استدراج الفلسطينيين إلى مواجهات غير محسوبة ومضرة.

وفي الواقع لا خلاف مع الأفكار التي طرحها الحروب (مثلما طرحها)، إذ ثمة أسباب أخرى ذاتية تكمن وراء إخفاق التجربة العسكرية التي اتّسمت غالباً بالتجريبية والعفوية، في البنى وأشكال العمل والخيارات، وفي عدم خضوعها لاستراتيجية سياسية. فقد أخفقت تجربة المقاومة المسلحة في الانتفاضة الثانية (في الداخل) جرّاء التنافس بين "فتح" و"حماس"، فبدلاً من أن تفرض "فتح" خطها في تركيز المقاومة المسلحة في الضفة، ضد المستوطنين والعسكريين،

تمثلت في ربط الحروب بين حل الدولة المستقلة واستراتيجيا المفاوضات والمقاومة الشعبية لتحقيقه، في حين أنه ربط حل الدولة الواحدة باستراتيجيا المقاومة المفتوحة، وإذا كان يقصد فيها المقاومة المسلحة، فهذا ربط مغلوط فيه وتعسفي، لأنه غير موجود في أذهان القائلين بحل كهذا.

الفصل الخامس كتبه كميل منصور وعنوانه: "نحو مفهوم تفاوضي فلسطيني جديد"، وقدم فيه عرضاً قيماً وشاملاً لمشكلات الموقف التفاوضي للفلسطينيين، ومكامن خلله، وضمنها ضعف الكفاءة وعدم التأسيس على القانون الدولي وعدم استثمار الأرصدة التفاوضية للفلسطينيين، وأن ميزان القوى في المفاوضات لا يتحدد في البعد العسكري وفي العلاقة الخاصة بين إسرائيل والولايات المتحدة، وإنما هو حصيلة وضع سياسي داخلي وديموغرافي ودبلوماسي، ودرجة الصمود الشعبي ودرجة الالتصاق بالأرض، وعدالة القضية، ومآزق الخصم جزاء غياب التسوية وأوضاعه في الإطارين الإقليمي والدولي، وإزاء القانون الدولي، وحيال المعايير والقيم والصورة الأخلاقية.

وانطلاقاً من ذلك يرى منصور ضرورة تقويم عملية المفاوضات، بعد عقدين، وبعد الانزياح الإسرائيلي نحو اليمين، وتراجع الإدارة الأميركية عن تعهداتها، وعلى أساس الإجابة عن سؤالين: ما القواعد التي يجب اتباعها لإدارة حراك تفاوضي سليم، وهل يجب اعتماد شروط جديدة، بل مفهوم جديد للمفاوضات قبل العودة إلى المفاوضات مجدداً؟

وفي الواقع فإن هذه المادة هي بمثابة درس شامل في أصول التفاوض ومتطلباتها، وفي شأن كيفية صناعة القرار التفاوضي، والصلة بين ذلك كله وسلامة النظام السياسي، وفيها توضيحات مهمة بشأن معاني اختيار مكان المفاوضات، والتفاعل النفسي فيها، ومسائل السرية والإعلام، مؤكداً أهمية عدم التلاعب وضرورة إطلاع الجمهور على ما يحدث، وضرورة إيجاد طرف ثالث محايد، والتزام الشرعية الدولية.

ويخلص منصور إلى استنتاجات مهمة ولافته ضمنها ضرورة الامتناع من التفاوض على الحل الدائم من دون تجميد الأنشطة الاستيطانية، وسحب فكرة

تبادل الأراضي، ولو تطلب ذلك طي الصفحة التفاوضية السابقة التي تضمنت تنازلات وخرقاً للمرجعية الدولية، وإدراك أن الهدف من المفاوضات هو تحقيق المشروع الوطني، وزيادة الأرصدة الفلسطينية الذاتية والدولية، لا تمكين المحتل من قضم هذا المشروع، الأمر الذي يعني الانتهاء من اعتبار المفاوضات بمثابة اللعبة الوحيدة في المدينة لاسترجاع الحقوق.

الفصل السادس كتبه بلال الحسن وهو بعنوان: "منظمة التحرير: قراءة في التجربة والبحث في سبل التمثيل"، وتحدث فيه عن تأسيس المنظمة ككيان سياسي، قائد للشعب الفلسطيني، والتحولات التي لحقت بها بعد حرب ١٩٦٧ حين هيمنت الفصائل الفدائية عليها، ثم بعد حرب ١٩٧٣، حين انتهت إلى التماثل مع النظام الرسمي العربي والاعتراف بها مثلاً شرعياً وحيداً للشعب، وتبني البرنامج المرحلي. وبعد ذلك ينتقل مباشرة إلى مرحلة اتفاق أوسلو، مع أن الفترة ١٩٧٣ - ١٩٩٣ هي أهم فترة في تاريخ الحركة الفلسطينية. وثمة ملاحظة

اختزال النظام الفلسطيني في سلطة بالصفة وغزة يشكل بالضرورة مأزقاً لشعب فلسطين من منظور تاريخي وعلى ضوء التحولات الجارية في المنطقة، وإن كان ذلك يشكل مأزقاً للنظام السياسي السائد؛ وهذه ملاحظة لافتة ومهمة جداً.

الفصل الثامن وعنوانه: "قراءة لميزان القوى في الصراع مع إسرائيل"، كتبه محمد علي الخالدي، وجاء على شكل قراءة نقدية للأوراق المطروحة في الندوة، مع إضافات غنية ومهمة، منها رؤيته أن المشروع الصهيوني لا يتلاءم مع العصر الذي بات من الصعب فيه الدفاع عن أنظمة تقوم على القمع والامتيازات الدينية والإثنية، وتشديده على فكرة تعضيد المقاومة للهوية الفلسطينية.

ويلفت الانتباه توافق الخالدي مع جميع الأوراق باستثناء ملاحظته على فكرة الحروب بشأن المفاضلة بين خيارات المقاومة بحدیته عن إمكان المزوجة بين خيارات المقاومة في حال توفرت الشروط والأهلية لذلك.

وما يجدر لفت الانتباه إليه هو أن المشاركين جميعاً توافقوا على انسداد حل

الأزمة الانتقال إلى الداخل، والتماهي بين المنظمة والسلطة، وتأزم عملية التسوية، ووفاة أبو عمار، وتفكك "فتح"، وصعود "حماس" وفوزها في الانتخابات، ثم الانقسام. كما يأتي ضمن ذلك اتسام النظام الفلسطيني بالزبائنية وضعف البنى المؤسساتية واحتكار القرار، وإخفاق حل الدولتين، والفضل في بناء السلطة، وشيوع الفساد. ويلاحظ جقمان تحولات "حماس" نحو قبول ما يقبل به الشعب الفلسطيني، ونحو حل الدولة المستقلة والتهدئة والمقاومة الشعبية، لتعذر موامة الحركة بين كونها مقاومة وسلطة في الوقت ذاته، بينما يلاحظ أن معضلة السلطة تتمثل في أنها لا يمكن أن تحكم طويلاً من دون أفق، ولا سيما بعد ١٩ عاماً من المفاوضات.

وعلى الرغم من أن جقمان يرى أن ثمة تأثيراً للخارج (إسرائيل والولايات المتحدة والدول العربية) في وضع الفلسطينيين، فإنه يرى، أيضاً، أن الانتفاضات العربية أفرزت بدورها حراكاً شعبياً لإنهاء الانقسام، ومناخاً يفسح المجال أمام أحزاب من نوع "حماس" للوصول إلى السلطة. ومع ذلك، لا يرى جقمان أن

ثانية هي أن هذه المادة لم تركز في الموضوع الذي حددته في عنوانها، والمتعلق بسبل التمثيل في التجربة الفلسطينية.

وثمة تعقيب على مادة الحسن كتبه ممدوح العكر وتضمن انتقادات للمنظمة لذهابها نحو حل الدولة المستقلة عبر المفاوضات والعلاقة مع الولايات المتحدة، بدلاً من اعتمادها على حل يتأسس على حق تقرير المصير، ويتم من خلال عملية تحرير، وعدم تحولها إلى جبهة وطنية، وضربها للبعد العربي للصراع ضد إسرائيل. ويخلص منه إلى ضرورة إعادة بناء المنظمة (لا إصلاحها) عن طريق انتخاب مجلس وطني جديد يؤسس لشرعية جديدة تعبر عن مصالح الشعب في أماكن وجوده كافة.

الفصل السابع، كتبه جورج جقمان، وعنوانه: "أزمة النظام السياسي الفلسطيني"، ورأى فيه أن الأزمة لم تبدأ مع الانقسام، وإنما منذ الخروج من بيروت، إذ لم يعد للحركة الفلسطينية أرض تقاوم انطلاقاً منها، إلى حين عودة المنظمة كفاعل سياسي إلى الداخل بموجب اتفاق أوسلو. ويرى جقمان أن من عوامل

الدولة الفلسطينية، فضلاً عن ملاحظاتهم الأساسية عليه، وعلى طرح حلول أخرى بديلة، باستثناء خالد الحروب الذي طالب بالتمسك بهذا الحل. أمّا من ناحية استراتيجيات العمل لتحقيق الأهداف فثمة إجماع على اعتبار المقاومة الشعبية، مع تفعيل دور الدبلوماسية والمقاطعة والحملات الدولية، الشكل الأجدى والأكثر ملاءمة

لأوضاع الفلسطينيين. وبصورة عامة، فإن هذا كتاب يحتاج إلى أكثر من قراءة متأنية ومتبصرة، ولا سيما أنه جاء في ظرف يحتاج فيه الفلسطينيون إلى طرح أفكار جديدة ومغايرة للإجابة عن التساؤلات التي يطرحها واقع انسداد الأفق أمام خياراتهم الوطنية، وواقع تكلس واهتراء كياناتهم

السياسية. وهو يشكل إضافة غنية وقيمة للفكر السياسي الفلسطيني خاصة، وللمكتبة السياسية عامة، الأمر الذي يتطلب من المهتمين والباحثين والمشتغلين بحقل التفكير السياسي عدم الاكتفاء بهذه المراجعة.

ماجد كيالي
كاتب فلسطيني

جنة ونار

يحيى يخلف

القاهرة: دار الشروق، ٢٠١١. ٤٠٠ صفحة.

”جنة ونار“ عنوان رواية الكاتب

الفلسطيني يحيى يخلف، يشبه الرواية إلى حد بعيد. جنة ونار هو اسم ثوب فلسطيني أسود يتميز برسومات واضحة تضج بالحياة، وهو أيضاً الخير والشر، الثواب والعقاب. الحالة ذاتها تدلف إلى خيال القارئ في أثناء مطالعته الرواية الثالثة من رباعية الروائي الفلسطيني. ثمة استغراق

طويل في حياة الفلسطينيين وتقاليدهم، الأمر الذي يسرق في بعض الأحيان متعة القراءة، إذ إن الكاتب يبدو مهجوساً بالتراث مع انشغاله بالرواية. كيف لا وما عاشه الفلسطيني من تهجير ونفي وضياح يفوق أي قدرة على الخيال؟
”سما“، بطلّة الرواية، تلك الشابة المتمردة والمنفتحة التي تدرس في جامعة بيروت،

وتعيش مع أبوين فلسطينيين، تكتشف بعد موت أبيها أنها متبناة. عثر عليها والدها المفترض رضيعاً، ومتروكة لقدرها في دغل شمال فلسطين. هو لا يعرف شيئاً عن أسرتها أو عن أمها، فما عاشته الأسرة من مأس خلال النكبة وبعدها لم يتح للأب المتبني البحث عن أهلها. احتواها بين ذراعيه وعاد بها إلى البيت. احتفظ في صندوقه الخاص بأشياءها (ثيابها: دميتها القماشية؛ حجاب يقي من الحسد؛ غطاء رأس قد يكون لأمها). بعد موت والدها بالتبني، تتسلل سماء إلى الصندوق الخاص بأبيها، تتسلل إلى محاولة عابثة، لاهثة، لتحديد هويتها وتاريخها وطفولتها. تمسك